20030320-0005-2

لأن الهدف اقفال ملف الحرب وتضميد الجراح

اهالي المفقودين والمخطوفين يطالبون بيوم وطني للذاكرة لمصالحة التاريخ ومساعدة الأجيال لتجنب تكرار المأساة

كتبت هلا بطرس:

من أجل المصالحة مع تاريخ مليء بالحروب، وتفادي اتخاذ المنحى نفسه في المستقبل، وللتخلص من آثار التعصب على اشكاله، وبشكل خاص لمصالحة الاف العائلات التي فقدت أبا او ابنا او زوجا ولا تعرف شيئا عن مصيره مع المجتمع الذي تعيش فيه.. تطالب لجنة اهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان وحملة «من حقنا ان نعرف» باعلان يوم ١٣ نيسان من كل عام يوما وطنيا للذاكرة، وباقامة نصب تذكاري تخليدا لجميع ضحايا الحرب.

وفي هذا الاطار، دعت اللجنة وحملة «من حقنا ان نعرف» جميع اللبنانيين والهيئات الأهلية والجمعيات غير الحكومية وكل المعنيين للمشاركة في اجتماع تحضيري لاحياء «اليوم الوطني للذاكرة»، عند الساعة الخامسة من بعد ظهر اليوم الخميس ٢٠ الجاري في مركز توفيق طبارة في الصنائع.

والحاجة ماسة وملحة للتحرك على هذا الصعيد لتحديد مصير نحو ١٧ ألف مفقود او مخطوف خلال الحرب اللبنانية، خاصة بعد ان اعربت الدولة عن تجاهلها التام لمطالب اهاليهم، اذ ان اللجنة الرسمية التي تم تشكيلها في كانون الثاني ٢٠٠١ من قبل مجلس الوزراء لجمع المعلومات وملء الاستمارات ورفع تقرير الى المجلس بعد ٦ أشهر من تشكيلها، وقد لحقها التجديد لمرتين، لم تصدر اي تقرير او اي نتيجة تشكل فسحة أمل لأناس فقدوا كل المعلومات عن ذويهم منذ سنوات وسنوات.

فالحكومة «اعلنت السلم، وعفت عن المجرمين، وتركت الضحايا»، كما تؤكد رئيسة لجنة اهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان وداد حلواني.

يوم للذاكرة

وتقول: «ان احد مطالب اللجنة الأساسية هو اعلان يوم ١٣ نيسان يوما وطنيا للذاكرة، واقامة نصب تذكاري تخليدا لجميع ضحايا الحرب، تكريما لهم، انما ايضا لادانة جرائم الحرب تفاديا لاعادة ارتكابها في المستقبل. وليس الهدف من الاعلان هذا تكريس الماضي كماض، انما نعتبر انه يجب الا ننسى الحرب. واذا كان لا بد لنا من نسيان بعض الأمور فيها، فيجب اولا ان نتصالح معها. فلا يجوز ان نطوي نهائيا صفحة حرب تآكلت من عمرنا ومن اللبنانيين».

وتابعت: «في العام ١٩٩٠، صدر اعلان توقف الحرب. لكن هذا لا يكفي للتحدث عن سلم فعلي. انما يجب ان نعالج اسباب الحرب ونتائجها لنفهم لما وقعت، ونتفادى حدوثها في المستقبل. نحن نريد وطنا حقيقيا وسلاما فعليا. ولأننا نحب اولادنا، نريد لهم بلدا سليما ومعافى، يحفظ سلامة الانسان ويصون حقوقه. لذا لا يمكننا ان ندير ظهرنا للحرب كما يطلب منا المسؤولون. فاذا أخفينا حقائق الحرب، وعدد الموتى والمخطوفين والمفقودين الذين لا نعرف شيئا عنهم، هل يعني اننا نحقق سلما فعليا؟ أم اننا نكذب على اولادنا ونساهم في ولادة شعب فقد ذاكرته، علما انه لا يوجد شعب بلا تاريخ. لذا علينا ان نتصالح مع تاريخنا، ومع المحطة السوداء التي ابتدأت عام ١٩٧٥ ويقال انها انتهت عام ١٩٩٠ لكنها لم تنته، لأن بعض المشاكل فيها لا تزال دون حلول».

وعن كيفية التصالح مع الماضي، أكدت حلواني: «ربما لم يعد هناك قصف وقذائف، لكن هذا لا يكفي، بل علينا ان ننبذ من داخلنا كل آثار التعصب أكان دينيا او مناطقيا او في الرأي... فمن الطبيعي وجود اختلاف في ما بيننا انما المهم هو أن نعرف كيف نتحاور بطريقة ديموقراطية، وان نعترف بالآخر وبالحق في وجوده. والأهم في قضية التصالح ان نعالج ملف المفقودين. فآلاف العائلات تحاول منذ ٢٠ سنة معرفة مصير اقرباء لها اختفوا اثناء الحرب، وتطالب بأن تعرف أقله ما اذا كانوا احياء أم اموات، فهؤلاء الاهالي يشكلون فئة كبيرة من المجتمع، يجب ان تتصالح مع المجتمع وتعيش معه. انما كيف تسامح ما لم تعرف الحقيقة؟ يجب ان تسامح لتنخرط مجددا في المجتمع. هذه هي المصالحة الحقيقية.

وتتابع: «لا نعارض صدور قانون العفو في الـ٩١، لكنه أعفى عن المجرمين وأهمل الضحايا. ليس هدفنا تعليق المشانق، لكن يجب ادانة جرائم الحرب كالخطف والاقتلاع من المنزل والضرب بالرصاص لاختلاف في الرأي. فالحكومة أعلنت السلم في عام ١٩٩٠ وأصدرت العفو في عام ٩١، ولا نزال حتى اليوم، وبعد مرور ١٣ سنة على اعلان السلام نتحدث عن المصالحة والحوار. لماذا؟

أضافت: ما نطالب به هو يوم من أصل ٣٦٥ يوما، يجتمع فيه كل اللبنانيين ليرددوا بصوت واحد «تنذكر وما تنعاد». نريد نصبا تذكاريا واحدا لضحايا الحرب. فلبنان يستحق بعد كل ما عاشه مزارا من المئات والآلاف الموجودة في كل مكان، يجتمع اللبنانيون امامه، ويأتون بأولادهم ليتذكروا بشاعة الحرب كي لا تعاد. قد لا نعيد المخطوفين بهذه الطريقة، انما نساهم بتحقيق جزء من المطلب من خلال عدم تكرار هذه الحوادث».

وختاما أكدت حلواني ان لا احصاءات دقيقة حول عدد المخطوفين والمفقودين ايام الحرب، انما صدر تقرير عن ضحايا الحرب في الـ٩٠-٩١ أشار الى وجود ١٧ ألف مخطوف او مفقود لا يعرف شيئا عنهم. وتقع المسؤولية على الدولة بحل ملفهم لأنها وحدها تملك القدرات والأجهزة للقيام بذلك.

المطالب

من جهة اخرى، تحدث عضو ناشط في حملة «من حقنا ان نعرف» عن اللقاء المرتقب مساء اليوم، وعن عمل اللجنة والحملة، فقال: «تألفت لجنة اهالي المخطوفين والمفقودين سنة ١٩٨٢، وتشكلت حولها لجنة من الأصدقاء في العام ٢٠٠٠ اتخذت لها اسم حملة «من حقنا ان نعرف». ولديها ٣ مطالب رئيسية:

١- تحديد مصير المخطوفين.

٢- تعويض أخلاقي ومالي لأهالي المخطوفين، بالاضافة الى القضايا المتعلقة بالقانون (كالتعويض، الارث، الزواج..).

٣- اعلان ١٣ نيسان يوم الذاكرة وانشاء نصب تذكاري لضحايا الحرب.

وتنظم في كل سنة في نيسان تحركا تحت شعار «تنذكر ما تنعاد». وستحاول عمليا في هذه السنة، وبدعم من وسائل الاعلام، ان تعمم المطلب على الشعب. وسنحاول في هذه السنة أن نعقد اجتماعات في كل المناطق اللبنانية لنشر الفكرة. ونذكر ان مجلس الوزراء طالب حاليا من اللجنة الوزارية ان تعيد النظر في الأعياد الرسمية. وسوف نضغط في هذا الاطار لاعلان ١٣ نيسان عيدا وطنيا، فـ ٢٠٠ ألف شهيد يستحقون يوما واحدا نتذكرهم فيه. وهذا الأمر ضروري لخلق توازن بين الذاكرة والنسيان. فعلى الناس ان يتذكروا ما حصل كي لا يتكرر الأمر مع اولادهم. هذا بالاضافة الى توازن بين العفو والعدالة كي لا يشعر كل من تأذى من الحرب انه مجرد فرق عملة. هكذا تتصرّف الشعوب الراقية».

لكي لا ننسى

وأشار الأشقر الى انه سيتم تنظيم يوم دراسي في ١١ نيسان المقبل عن واقع القضية وأين أصبحت، وفي ١٢ نيسان سيتم تنظيم مهرجان سينمائي عن أفلام لها علاقة بالحرب، وفي ١٣ نيسان سيعقد تجمع وطني كبير للمطالبة بيوم الذاكرة وباقامة النصب التذكاري.

وتحدث الأشقر عن تجاوب كبير من جهة المسؤولين في قضية المخطوفين. ولجنة الاهالي تثابر على الموضوع منذ ٢١ سنة. وقد تجاوبت معها جمعيات المجتمع، وهذا يسهل عملها. ففي العام ٢٠٠٠ تعاونت معها حوالى ٢١٧ جمعية. ونأمل ان تستوعب الدولة مع الوقت ان هذه هي الوسيلة الحقيقية لاقفال ملف الحرب. ولا تريد لجنة الأهالي ان تفتح جروح الناس بل أن تضمدها».

وذكر انه من المتوقع أن يكون ٩٩٪ من المفقودين متوفين. لكن يجب على الطرف المسؤول في بلدنا أن يتحمل مسؤولية اعلان وفاتهم وأن يلعب دوره في مواساة الأهل.